واقع علاقة الأسرة بالمدرسة بين النصوص القانونية والواقع العملي
دراسة حالة بمدينة أم البواقي ـ الجزائر ـ
family and school relationship between legal texts and practical reality
the Case of Oum Al-Bouaghi city- Algeria -

جغلول زغدود [1]
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
zdjaghloul@gmail.com

وليد بخوش
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،
walidb401@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/12/13 **تاريخ القبول: 2019/01/03**

ملخص:

بحثت هذه الدراسة واقع العلاقة بين الأسرة والمدرسة في ظل سلسلة الإصلاحات التي عرفتها المدرسة الجزائرية التي كان آخرها الجيل الثاني، حيث تمت الدراسة الميدانية ببعض المدارس الابتدائية بمدينة أم البواقي خلال السنة الدراسية (2016- 2017) مستخدمة كل من الاستمارة والمقابلة كأداة للدراسة، أين شملت عينة الدراسة كل من مدراء المدارس (21 مدير) والأساتذة (42 أستاذ) وأولياء التلاميذ (50 ولي)، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وبعد إجراء المعالجة التحليلية، توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود إطار قانوني معتبر ينظم المدرسة الجزائرية.
- انعدام التواصل والتفاعل الايجابي بين المدرسة وأسر التلاميذ.
- غياب خطة مدرسية هادفة باعتبار الأسرة شريك في العملية التعلمية

[1]- المؤلف المراسل.

التعليمية.

- غموض محتوى الإصلاحات آخرها - الجيل الثاني- أنتج تبادل التهم بين الأسرة والمدرسة.

وعلى ضوء هذه النتائج تم تقديم جملة من التوصيات التي من شانها أن تساهم في لفت انتباه المسوؤلين على هذا القطاع وتأتي في مقدمتها إعادة الاعتبار للعلاقة بين الأسرة والمدرسة واعتبار الأسرة شريك فعال في المنظومة التربوية ككل.

الكلمات المفتاحية:

التشريع المدرسي، الحق في التعليم، المدرسة، المدرسة الابتدائية التواصل المدرسي.

Abstract:

This study examines the relationship between family and school in light of the series of reforms which took place in the Algerian school, the latter being the second generation. The study is based on a survey conducted in a sample of primary schools in the city of Oum El-Bouaghi during the schoolar year (2016-2017). It uses questionnaires and interviews as research tools. The research sample included principals (21 principals), teachers (42 teachers) and parents of pupils (50 parents). A descriptive-analytical methodology is used.

The results of the study were as follows: there is a considerable legal framework that organizes the Algerian school; there is a Lack of communication and positive interaction between the school and the families of students; there is an absence of a consequential school plan that considers family as a partner in the educational learning process; the vagueness of the contents of the reforms (the second generation) has produced an exchange of charges between family and school.

Based on these results, a number of recommendation were offered in order to attract the attention of public officials, foremost among which is the rehabilitation of the relationship between the family and the school and the consideration of the

family as an effective partner in the educational system as a whole.

Keywords: School legislation, Right to education, School, Elementary school , School communication

مقدمة:

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية التي يتلقى فيها الطفل الإرث الثقافي (رأس المال الثقافي) فتنتقل إليه القيم والعادات والمعتقدات الاجتماعية والمهارات الحياتية التي ستمكنه من العيش والتفاعل مع بيئته، وهذا بطريقة تختلف فيها التربية البيتية من مجتمع لآخر ومن بيت لآخر ومن أب لآخر، وحتى ترتيب الطفل في الأسرة له تأثيره في ذلك، ووسيلة التعلم المستخدمة في ذلك هي المحاكاة والتقمص.

وتتحول هذه المكتسبات إلى رأسمال مدرسي عندما يلتحق الطفل بها، وتقوم المدرسة بصقل ما تعلمه الطفل من عادات وأخلاق إما تعزيزا أو تعديلا، إلى جانب إكسابه المعارف العلمية التي تساهم في نموه المعرفي العقلي، عموما فهي تقدم التربية الصالحة والتعليم الصحيح.

وحتى تنجح الرسالة التربوية في أي بلد تطلب الأمر تكتل مؤسسة التنشئة الاجتماعية فيها وفي مقدمتها "الأسرة والمدرسة" لأجل مد جسر التعاون وبناء علاقة قوية ومتينة، لان نجاح إحداهما في أداء وظيفتها مرهون بالأخر ففي هذا الصدد يقول البنا المذكور في دراسة (رضوان ومصاروة، 2014، ص 646) " الأصل في العلاقة بين البيت والمدرسة أنها ذات صفة تبادلية لابد من توثيق الصلة بينهما، ولا ينبغي لكل منهما أن يعمل بمعزل عن الأخر مهما كانت الظروف"؛ فلكي تسير المدرسة في المسار المستقيم وتتمكن من تحقيق هدفها الأسمى وهو تربية الأجيال وجب عليها ربط علاقة مع أسر المتعلمين من خلال تفعيل التعاون مع أولياء أمور التلاميذ بتنظيم لقاءات لمناقشة شؤون التربية والتعليم وتنشيط دور جمعية أولياء التلاميذ بتنمية الاتجاهات الأبوية الصحيحة نحو الأبناء ونحو البيئة المدرسية، وتوفير جو مناسب ومريح في المدرسة والعمل على العناية الصحية " الجسدية والنفسية" للمتعلمين والمساهمة في معالجة

المشكلات السلوكية المدرسية، وهنا تقوم القيادة المدرسية بإعداد دليل إرشادي يوزع على الأولياء، ومن جهة الأولياء لابد من الاستجابة الايجابية للإرشادات وتجنب الأمور التي تؤدي إلى إعاقة أبنائهم على أداء واجبهم المدرسي - التمدرس- حيث أشار (نصر الله، 2016، ص 98) أن نسبة (55.30%) من أولياء الأمور لا يشاركون في مجالس الآباء؛ إن الطفل المتمدرس عبارة عن طائرة والمدرسة والأسرة جناحها فإذا انكسر أحدهما سقطت الطائرة وبالتالي انصهر مشروع تكوين وإعداد فرد للعيش في عصر الألفية الثالثة عصر تسود فيه الفجوة الرقمية والمعرفية بين العالم المتقدم والمتخلف.

إن المتتبع للمدرسة الجزائرية يدرك أنها تتخبط في جملة من المشكلات السلوكية لا يمكن نكرانها ويأتي العنف المدرسي في صدارتها والذي بات يجتاحها ليصل إلى أقصاها "القتل" هذا ما توصلت له دراسة (المناصير، 2010) والتي بينت أن تنامي ظاهرة العنف بكل أشكاله في المدرسة يعود إلى انعدام وجود قنوات الاتصال بين المعلمين - المدرسة- وأولياء أمور الطلبة، ليليها تدنى المستوى التحصيلي وارتفاع نسبة الرسوب المدرسي بشكل مخيف - إلا انه بات يعالج بطريقة سياسية، حيث توصلت دراسة (شيفر، 2003) أن أولياء الأمور الذين لا يتفاعلون مع المدرسة ينعكس ذلك على أبنائهم بشكل سلبي من حيث اتجاهاتهم نحو المدرسة والقيام بواجباتهم المدرسية مقارنة بالأولياء الذين يتوصلون مع المدرسة (رضوان ومصاروة، 2014، ص 651) واستفحال ظاهرة التسرب من المدارس في جميع الأطوار التعليمية ليمتد إلى مؤسسات التكوين والتمهين التي أصبحت شبه خالية في بعض المدن، هذه الصورة تمثل جانب من وضع التربية والتعليم في الجزائر،

وتأتي هذه الدراسة المنطلقة من الطابع التراكمي المعرفي لهذا الموضوع كمحاولة لدراسة نوعية العلاقة بين مؤسستين - المدرسة والأسرة- باعتبارهما أهم مؤسستين تستثمران في الرأسمال البشري خاصة وأن الجزائر باشرت في تطبيق إصلاح الجيل الثاني الذي شرع في تطبيقه بداية الموسم الدراسي (2016- 2017) حاملا معه طرق وآليات جديدة، ترمي إلى صياغة طرق

وأساليب من شأنها تحفز المتعلم داخل المؤسسة التعليمية وتؤدي إلى الارتقاء بمستواه المعرفي والذي تعتبره وزيرة التربية الوطنية الجزائرية بأنه يعد" **نقلة لكسب رهان نوعية التعليم وأداء المدرسة الجزائرية ...، وانه يحمل تحسينات من شأنها تصلح الاختلالات وتدارك النقائص سواء منها المتعلقة بمردودية الفعل البيداغوجي أو حوكمة المدرسة الجزائرية**"، محاولين معالجة الموضوع من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- **ما هو الإطار القانوني للمدرسة الجزائرية، وهل تناول المشرع العلاقة بين المدرسة والأسرة؟.**
- **هل توجد علاقة بين الأسرة والمدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر أولياء الأمور.**
- **هل توجد علاقة بين مدير المدرسة وأساتذة المدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر الأساتذة.**

فرضيات الدراسة:

– يوجد إطار قانوني كاف ينظم المدرسة الجزائرية.

– توجد علاقة بين الأسرة والمدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر أولياء الأمور.

– توجد علاقة بين مدير المدرسة وأساتذة المدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر الأساتذة.

أهداف الدراسة:

- الكشف عن مضمون النظام القانوني للمدرسة الجزائرية.
- الكشف عن واقع العلاقة بين الأسرة والمدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر أولياء الأمور.
- الكشف عن واقع العلاقة بين مدير المدرسة وأساتذة المدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر الأساتذة.

أهمية الدراسة:

- تتركز الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها محاولة لإضافة نتائج جديدة للتراكم العلمي والمعرفي في مجال البحوث التربوية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري على وجه الخصوص.

حدود الدراسة:

– الحدود المكانية:

تمت الدراسة ببعض مدارس التعليم الابتدائي بمدينة أم البواقي .

– الحدود الزمنية:

تمت خلال الموسم الدراسي 2016 - 2017 .

– الحدود البشرية:

شملت الدراسة مدراء وأساتذة التعليم الابتدائي وأولياء أمور التلاميذ.

تحديد مصطلحات الدراسة:

- **إصلاحات الجيل الثاني:** هي إصلاحات تقوم على مبدأ الشمولية والانسجام بين جميع المناهج لمختلف الأطوار التعليمية وتعتمد على أربع محاور (المحور المعرفي، والمحور البيداغوجي، المحور النسقي والمحور القيمي) ويهدف هذا الجيل إلى تحقيق النوعية.
- **مشاركة أولياء الأمور:** ترتبط بجملة من الأنشطة المتنوعة التي يقوم بها أولياء أمور التلاميذ من خلالها يتم تعليم أبناءهم داخل المدرسة وخارجها بإشراف وتوجيه من المدرسة كمساعدة ابنهم في حل الواجبات المدرسية أو حضور اجتماعات المدرسة وغيرها.

منهج الدراسة:

نظرا لتعدد المناهج البحثية في العلوم الاجتماعية، فإن طبيعة وموضوع الدراسة والهدف منه هو الذي يحدد طبيعة المنهج المستخدم، حيث اقتضت هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (21) مدير مدرسة ابتدائية، و(42) أستاذ تعليم ابتدائي و(50) ولي من أولياء التلاميذ حيث تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

خصائص العينة:

جدول رقم 01: توزيع مدراء المدارس الابتدائية من حيث متغير الجنس

	عدد المدراء	الجنس		النسب المئوية
21 مدرسة ابتدائية	21	ذكور	15	% 71.43
		إناث	06	% 28.57

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أعلاه أن إجمالي مدراء المدارس الابتدائية هو 21 مدير، من بينهم 15 من جنس الذكور بنسبة قدرها (71.43%) و06 من جنس الإناث بنسبة (28.57%) مما يعطي الأغلبية لجنس الذكور في هذا المنصب الإداري.

جدول رقم 02: توزيع أساتذة التعليم الابتدائي من حيث متغير الجنس

	عدد الأساتذة	الجنس		النسب المئوية
21 مدرسة ابتدائية	42	ذكور	12	%28.57
		إناث	30	%76.19

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أعلاه أن عدد الأساتذات يبلغ (32) بنسبة قدرها (76.19%) في حين بلغ عدد الأساتذة الذكور(12) ممثلين في نسبة مئوية قدرها (28.57%)؛ الإناث أكثر من الذكور بنحو مرتين ونصف.

جدول رقم 03: توزيع أولياء التلاميذ من حيث متغير الجنس

	عدد أولياء التلاميذ	الجنس		النسب المئوية
21 مدرسة ابتدائية	50	ذكور	11	%22
		إناث	39	%78

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أعلاه أن عدد أولياء أمور التلاميذ من جنس الإناث يبلغ (39) بنسبة قدرها (78%) في حين بلغ عدد الأولياء الذكور(11) ممثلين في نسبة مئوية قدرها (22%)؛ الإناث أكثر من الذكور بنحو ثلاث مرات.

أدوات الدراسة:

تم اعتماد كل من الاستمارة والمقابلة في هذه الدراسة بالإضافة إلى الملاحظة العلمية.

- المقابلة النصف الموجهة .

- بناء استمارة الدراسة:

تم إعداد ثلاثة استمارات؛ خصص الاستبيان الأول لقياس محور" العلاقة بين الأسرة والمدارس الابتدائية من وجهة نظر أولياء الأمور " وتكون في صورته النهائية من (16) بندا. في حين صمم الاستبيان الثاني لقياس محور" العلاقة بين المدراء وأساتذة المدارس الابتدائية من وجهة نظر الأساتذة"" وتكون في صورته النهائية من (14) بندا ، معتمدين في ذلك على دراسة كل من (عودة مراد ، 2014) ودراسة (سالم عبد الله ، 2010). وبنيت هذه البنود وفق اختيار إجابة واحدة من البدائل (نعم أو لا أو أحيانا) إلى جانب استخدم جملة من المواقع الالكترونية لمنظمات تربوية متخصصة في هذا الموضوع المطروح للدراسة والتي من بينها:.(http: //.estebyans.com http: //.msqps.com http: //.alittihad.ae)

أولا: النظام القانوني للمدرسة الجزائرية:

إن الكلام عن النظام القانوني للمدرسة في الجزائر يجرنا إلى دراسة نقطتين نراهما جوهريتين لارتباطهما ببعضهما البعض وهما: دراسة النظام القانوني للحق في التعليم من جهة ومن جهة أخرى دراسة التشريع المدرسي الذي تتبناه المدرسة الجزائرية. لأنه لا يمكن الكلام عن المدرسة وما يرتبط به دون الكلام عن رؤية الدولة وتصورها وتنظيمها لحق التعليم، وذلك لإصدار حكم

موضوعي يتعلق بمدى كفاية النصوص القانونية ذات الصلة من عدمه، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ- الحق في التعليم:

أولت الجزائر قيمة كبيرة لحقوق الإنسان عامة وللحق في التعليم خاصة، ولا أدل على قولنا جملة النصوص الدولية والداخلية التي اعتمدتها الجزائر والتي تكرس وتحمي هذا الحق، وفيما يلي جملة من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي تشير إلى الحق في التعليم من قريب أو بعيد:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المادة منه 26) . والذي أكدت الجزائر بموجب أحكام المادة 11 من دستور لعام 1963 انضمامها إلى مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي انضمت الجزائر إليه مع بعض التحفظات بتاريخ 1989/5/16 . (المواد 13- 14- 15 منه).
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي انضمت إليها الجزائر بتاريخ 1969/12/15 . (المادة 5 فقرة ه/5).
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي انضمت إليها الجزائر بتاريخ 1996/01/22.
- اتفاقية حقوق الطفل التي انضمت إليها الجزائر بتحفظ، بتاريخ 1992/12/19، لاسيما المواد 28 – 29 - 30.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي صادقت الجزائر عليها بتاريخ 2004/12/29. المواد 30 و45/ج/2 ومنها.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي صادقت عليها الجزائر في 2009/5/12. المادة 24 منها.

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي صادقت عليه الجزائر في 1987/2/3 المادة 17 منه.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجزائر في 11جوان 2006، لاسيما المواد 40 و41 منه.
- الدستور الجزائري:

نص الدستور الجزائري المعدل مؤخرا في مادته 65 على: الحق في التعليم مضمون، التعليم العمومي مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون، التعليم الأساسي إجباري، تنظم الدولة المنظومة الوطنية التعليمية، تسهر الدولة على التساوي في الالتحاق بالتعليم والتكوين المهني ".

ب- التشريع المدرسي: بعد تطرقنا في العنصر السابق للإطار القانوني العام الدولي والداخلي، نتناول الآن منظومة التشريع المدرسي الجزائري الذي يقصد به ابتداء مجموعة النصوص القانونية بمختلف أنواعها والصادرة من السلطات المختصة والخاصة بقطاع التربية، فهو كما عرفه البعض" مجموعة المراسيم والنصوص والقوانين والقرارات والمقررات الصادرة عن مختلف السلطات المسؤولة في البلاد، والخاصة بقطاع التربية والتكوين" (سعد لعمش، 2011، ص 16)، وينقسم التشريع المدرسي إلى عدة أنواع، نذكرها فيما يلي (سعد لعمش، 2011، ص 16):

ب- 1: القسم الخاص بتنظيم التربية والتعليم والتكوين.

ب- 2: القسم الخاص بالأحكام التنظيمية المتعلقة بحماية المؤسسات وتنظيم سيرها.

ب- 3: القسم الخاص بالموظفين في ميدان التربية والتكوين.

ب- 4: القسم الخاص بالتلاميذ .

ب- 5: القسم الخاص بالأحكام الخاصة بالمجلس البيداغوجية والتربوية والإدارية .

وعليه فإن النصوص التي تتعلق بالتشريع المدرسي والتي لها صلة بموضوعنا هي:

1 : **تنظيم علاقة المدرسة بالأسرة** . توجد جملة من النصوص التي تحدد العلاقة بين الأسرة والمدرسة نذكرها فيما يلي:

- القانون رقم 08- 04 المؤرخ في 2008/1/23 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية: والذي نص على جملة من النصوص منها ما يتعلق بحق التعليم ومنها ما أشار إلى مسألة التواصل مع الأسرة وفيما يلي ذكر هذه النصوص:
- المادة الخامسة: والتي نصت على " تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتدادا لها، بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع.....".
- المادة العاشرة: والتي نصت على: " تضمن الدولة الحق في التعليم لكل جزائري وجزائرية دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي".
- المادة الحادي عشرة: نصت هذه المادة على " يتجسد الحق في التعليم، بتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي".
- المادة الثانية عشر: تنص هذه المادة على: " التعليم إجباري لجميع لفتيات والفتيان البالغين من العمر ست 6 سنوات إلى ست عشرة 16 سنة كاملة.
- ..... تسهر الدولة بالتعاون مع الآباء على تطبيق هذه المادة....."
- المادة الخامسة والعشرون: " يشارك الأولياء بصفتهم أعضاء في الجماعة التربوية مباشرة في الحياة المدرسية بإقامة علاقات تعاون دائمة مع المعلمين والمربين ورؤساء المؤسسات، وبالمساهمة في تحسين الاستقبال

وظروف تمدرس أبنائهم كما يشاركون بطريقة مباشرة عن طريق ممثليهم في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية المنشأة لهذا الغرض...".

- المادة السادسة والعشرين: نصت هذه المادة على: " يمكن لجمعيات أولياء التلاميذ المنشأة طبقا للتشريع الساري المفعول تقديم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية ولمديريات التربية بالولايات ".
- القانون 12- 06 المؤرخ في 2012/10/12 المتعلق بالجمعيات .
- القرار 778 المؤرخ في 1991/10/26 المتعلق بنظام الجماعة التربوية في المؤسسات التعليمية والتكوينية.
- القانون الأساسي النموذجي لجمعية أولياء التلاميذ.
- المنشور 266 وت و/أ خ وفي 2010/8/25 المتعلق بإنشاء خلايا استقبال التلاميذ وأوليائهم. والذي يهدف في إطار تحسين الخدمة العمومية التي يجب أن تضطلع بها كافة المؤسسات التربوية إلى إنشاء خلايا استقبال التلاميذ وأوليائهم على مستوى مديريات التربية وعلى مستوى المدارس الابتدائية والمتوسطات والثانويات، وتتكفل هذه الخلايا بإرشاد التلاميذ وأوليائهم ودراسة الانشغالات التي يطرحونها والتي تتركز في التسجيل وإعادة التسجيل والإرشاد البيداغوجي للتلاميذ. من خلال حسن استقبالهم والتكفل بتوجيههم إلى الحلول المثلى لانشغالاتهم .

هذا وتوجد إلى جانب جملة هذه النصوص القانونية المتعلقة بالعلاقة التي تنشئها المدرسة مع الأولياء بصورة فردية أو في إطار منظم - هو جمعيات أولياء التلاميذ- : نصوص أخرى تتعلق بالتضامن المدرسي ومتابعة الصحة المدرسية وهي لا شك مجالات تستدعي مشاركة الأولياء لاسيما تلك الحالات المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة التي أولت لهم الدولة الاهتمام والرعاية. سواء فيما تعلق بوضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم أو تنفيذ جملة من التدابير

والنشاطات . (اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها ، 2013، ص 181 وما بعدها). (محمد تروزين، 2012، ص 114وما بعدها).

إن الشيء الذي يمكن الخروج به من خلال النصوص السابقة الذكر ما يلي:

- وجود إطار قانوني يتعلق بالمؤسسة التعليمية في الجزائر، سواء تعلق الأمر بتشريعات عامة أو خاصة بها كالنصوص المشكلة لما يسمى بالتشريع المدرسي.
- سعي الدولة الجزائرية إلى ضمان الحق في التعليم، وهو ما تجسد في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي كرست الحق في التعليم، أو النصوص الداخلية التي ضمنت هذا الحق بدءا من النص الصريح في الدستور الجزائري، أو النصوص القانونية التي تتعلق بالتربية الوطنية.
- النص في صلب القانون على ضرورة التواصل والتعاون بين المدرسة والأولياء باعتبارهم أعضاء مباشرين ومساهمين في الجماعة التربوية.
- وجود فرص اتصال دورية بين الأساتذة بمعية مستشاري التوجيه المدرسي والمهني والتلاميذ وأوليائهم عقب امتحانات كل فصل دراسي .يتم من خلالها شرح النتائج المحصل عليها والملاحظات الواردة في كشوف التلاميذ، قصد تحسيس الأولياء وحثهم على متابعة المسار الدراسي لأبنائهم.
- تعدد أوجه الاتصال بين المدرسة والأولياء، سواء تعلق الأمر بالاتصال الفردي أوالجماعي في إطار منظم يتجسد في جمعيات خاصة بأولياء التلاميذ، يتعدى دورها إلى تقديم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية ولمديريات التربية بالولايات.
- اعتبار المدرسة أحد الفضاءات التي ينبغي أن تعكس صورة إصلاح الإدارة والخدمة العمومية، من خلال استقبال وإعلام الجمهور وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها، ومشاركة المواطنين في تحسين الخدمة

العمومية، وهو ما يتحقق بتحسين استقبال المواطنين والتكفل بانشغالاتهم والرد على شكاويهم .

2- علاقة مدير الابتدائية بالأساتذة . من المعلوم أن مدير المدرسة الابتدائية يقوم بمهام عديدة، حيث يكلف بالتأطير البيداغوجي والتسيير الإداري والتنشيط التربوي وتسيير المطاعم المدرسية في المدارس الابتدائية، وهو في ذلك يمارس سلطته على جميع الموظفين والأعوان العاملين في المؤسسة(سعد لعمش، 2011، ص 578) . هذا وينظم عمل المدير – بما فيها تلك التي تنظم علاقته مع الأساتذة- جملة من النصوص نذكرها.

- القانون رقم 08- 04 المؤرخ في 2008/1/23 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية .
- المرسوم التنفيذي 315/08 المؤرخ 2008/10/11 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية المعدل والمتمم .
- القرار الوزاري رقم 839/91 المحدد لمهام مدير ملحقة المدرسة الأساسية.
- القرار الوزاري 292/06 المعدل والمتمم للقرار 839/91.
- القرار الوزاري المؤرخ في 1990/4/9 المتضمن شروط فتح منصب مدير ملحقة لمدرسة الابتدائية، والمحدد مقياس الإعفاء من التدريس.
- القرار 296 المؤرخ في 2006/6/17،

تلقي النصوص السابقة جملة من التدابير على عاتق المدير تجاه الأساتذة، فيتعين عليه " حث الأساتذة على الاضطلاع بالمهام البيداغوجية والتربوية المرسومة لهم، بصفتهم مربين ومدرسين ومخططين وباحثين ومنشطين ومقومين، وحظهم على توعية وتوجيه التلاميذ وممارسة سلطتهم العملية عليهم ...." (محمد تروزين، ص177)، وهو في سبيل تحقيق المهام الكثيرة المسندة إليه

يشترك ويتعاون في تسيير المدرسة مع أطراف الجماعة التربوية الآخرين التي تضم كذلك هيئة التدريس، وهو ما جاء القرار 296 المذكور أعلاه لتحقيقه.

الملاحظ من استقراء النصوص القانونية ذات الصلة، أن التشريع المدرسي حاول أن يوجد للمدير رفقة الهيئة التدريسية الجو المناسب من خلال توفير الظروف المساعدة على تحقيق الأهداف المسطرة . من خلال تحديد صلاحيات وحقوق كل طرف . وإنشاء هيئات التنسيق والتعاون المختلفة، كمجلس المعلمين، ومجلس المدرسة الابتدائية. فعلى سبيل المثال يعتبر هذا الأخير، مجلس المدرسة المتشكل من المدير ومساعده وهيئة التدريس ورئيس جمعية أولياء التلاميذ، ويعتبر هذا المجلس بالنشاط المشارك الذي يحققه " وسيلة ممتازة للتشاركية والتشاور والتنسيق واحتكاك الأفكار وتبادل الخبرات والتجارب، ويتولى على وجه الخصوص اعتماد مشروع المؤسسة وتحديد الوسائل لتحقيقه، وإبداء الرأي في التنظيم العام للمدرسة، وتقديم مقترحات لتحسين ظروف العمل وترقية الحياة المدرسية "، (محمد تروزين، ص 19) .

ثانيا: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضيات .

1ـ مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

نصها: " **توجد علاقة بين الأسرة والمدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر أولياء الأمور**".

جدول (04) نتائج معالجة الفرضية الأولى

م	العبارة	نعم	لا	أحيانا
1	هل تتولى الأم مهمة التواصل مع إدارة المدرسة.	40 % 80	08 % 16	02 % 4
2	هل تشجع إدارة المدرسة أولياء الأمور على تقديم اقتراحاتهم.	01 % 02	44 % 88	05 % 10
3	عند زيارتك للمدرسة تتلقى الترحاب والاهتمام .	10 % 20	32 % 64	08 % 16
4	هل تجد الوقت الكافي لزيارة المدرسة.	32 % 64	12 % 24	06 % 12
5	أعتقد أن عدد الواجبات المنزلية المقدم للتلاميذ مناسب.	07 % 14	42 % 84	01 % 02

6	تتعامل إدارة المدرسة بعدالة مع كل أولياء التلاميذ.	18 % 36	29 % 58	03 % 06
7	هل تشعر أن لك دور مهم في المدرسة.	11 % 22	34 % 68	05 % 10
8	تقدر الإدارة المدرسية الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتلاميذ.	17 % 34	12 % 24	21 % 42
9	هل تؤيد الدور التأديبي للمدرسة.	31 % 62	11 % 22	08 % 16
10	تحرص دائما إدارة المدرسية على مناقشة نتائج التلاميذ مع أولياء الأمور.	05 % 10	41 % 82	04 % 08
11	تنظم إدارة المدرسة لقاءات مع أولياء أمور التلاميذ.	03 % 06	47 % 94	00 % 00
12	هل تشعر بالرضاء عن آداء المدرسة.	17 % 34	28 % 56	05 % 10
13	ترسل لك الإدارة المدرسية ملاحظات مكتوبة عن ابنك .	10 % 20	34 % 68	06 % 12
14	تساهم ماديا في الأنشطة التي تقوم بها المدرسة لفائدة التلاميذ.	19 % 38	21 % 42	10 % 20
15	هل تسأل إدارة المدرسة عن أحوال ابنك .	24 % 48	08 % 16	18 % 36
16	أشارك المدرسة في معالجة المشكلات التي يعاني منها ابني.	28 % 56	06 % 12	16 % 32

من خلال استقراء نتائج الجدول رقم (04)أعلاه والمتعلقة بالمحور الأول الخاص بمدى وجود علاقة بين الأسرة (أولياء التلاميذ) والمدارس الابتدائية بمدينة أم البواقي من وجهة نظر أولياء التلاميذ والموزعة على "16" بندا، يتضح لنا بعد معالجة النتائج المتحصل عليها أن سبعة بنود جاءت نسبها فوق المتوسط، حيث عبر أفراد الدراسة وبنسبة مئوية قدرها(94% - أجابت بـ: لا) عن البند رقم (11) الذي نصه " تنظم الإدارة المدرسية لقاءات مع أولياء أمور التلاميذ " لتليها نسبة (88%) من أفراد الدراسة أجابوا بـ: (لا) عن البند رقم (02) القائل " هل تشجع إدارة المدرسة أولياء الأمور على تقديم اقتراحاتهم ".

كما تم تسجيل نسبة قدرها (82%) للبند رقم "10" القائل: "تحرص دائما إدارة المدرسة على مناقشة نتائج التلاميذ مع أولياء الأمور" في حين تم تسجيل نسبة قدرها (68%) للبند رقم (13) الذي نصه " ترسل لك إدارة المدرسية

ملاحظات مكتوبة عن ابنك " وكذا للبند رقم (07) " هل تشعر أن لك دور مهم في المدرسة "، ليسجل البند رقم (03) الذي مفاده " عند زيارتك للمدرسة تتلقى الترحاب والاهتمام " نسبة (64%).

كما كانت نسبة البند رقم (06) " تتعامل إدارة المدرسة بعدالة مع كل أولياء التلاميذ " قدرها (58%)، إن الملاحظ لهذه النسب يدرك للوهلة الأولى مدى التباين في العلاقة بين المدرسة والأسرة.

أما فيما يتعلق بالعملية التعليمية التعلمية تم تسجيل نسبة (84% قالوا: لا) لصلح البند رقم (5) القائل " أعتقد أن عدد الواجبات المنزلية المقدم للتلاميذ مناسب " والذي يعبر عن معاناة المتعلم أي التلميذ من كثرة الواجبات المدرسية ويبين من جهة ثانية مدى متابعة الأولياء وفي مقدمتهم الأمهات لعلمية تعليم أبنائهم وهذا بنسبة قدرها (80%) مقابل (20%) لصالح الآباء وتم تأكيد هذه النتيجة من خلال عملية الملاحظة والمقابلات التي تمت خلال الدراسة الميدانية فالأمهات أكثر حرصا ومتابعة لأبنائها المتمدرسين، كما أوضحوا أن الواجبات المنزلية محتواها يصب في الحشو والنسخ فمثلا يتم تكليف التلاميذ في كل يوم نسخ نص القراءة في الكراس والذي يعتبر بمثابة عقاب، إلى جانب أن هناك الكثير من الدروس صعبة ويجد الأولياء صعوبات كبيرة في شرحها لأبنائهم، ويتضح الحرص في إنها تشجع عملية التأديب حيث عبرت نسبة قدرها (62%) عن البند رقم (09) القائل "هل تؤيد الدور التأديبي للمدرسة ".

من خلال ما سبق عرضه نستنتج أن العلاقة ضعيفة بين الإدارة المدرسية وأسر التلاميذ، وهي علاقة تتجه نحو القطيعة خاصة في ظل الإصلاحات التي شهدتها المنظومة التربوية الجزائرية من خلال إصلاح الجيل الأول والاتجاه إلى تطبيق الجيل الثاني الذي يجعل من الاتجاه البنائي منهجا له ويجعل المعلم مرشدا وموجها ومن المتعلم محورا للعملية التعلمية التعليمية، كما يسخر الفريق التربوي لخدمة المتعلم إلا أن الواقع لا يعكس ذلك ويؤكد في ذلك الباحث التربوي (نصر الله، 2004، ص 104) من خلال خبرته الطويلة في المجال التربوي أن العلاقة بين المدرسة والأسرة تكاد تكون معدومة لان نسبة

عالية من أولياء أمور التلاميذ لا يتبعون مجريات العلمية التعليمية التربوية لأبنائهم ولو بطريقة جزئية، بالرغم أن العديد من الدراسات والبحوث التربوية تؤكد على وجوب المشاركة الايجابية لأولياء الأمور والتي من بينها أبحاث "هالغنسث وزملاءه، 2009" حيث توصلوا لنموذج يرى بأن مشاركة أولياء الأمور في تعليم أبناءهم يعد أمرا أساسيا لتحسين تعلم أبناءهم وتطوير العلاقات بين أفراد الأسرة، وتكون هذه المشاركة ذات فعالية عندما تكون علاقة مستمرة، تبادلية، إيجابية بين البيت والمدرسة. كما اتفقت نتيجة دراستنا مع نتائج دراسة (السلطان، 2008) وتعارضت مع دراسة (مغربي، 2015).

2ـ مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

والتي نصها " توجد علاقة بين المدراء وأساتذة المدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي من وجهة نظر الأساتذة".

جدول (05) نتائج معالجة الفرضية الثانية

م	العبارة	نعم	لا	أحيانا
1	تستخدم الإدارة المدرسية أسلوب المشاورة في عملية إسناد الأفواج التربوية.	06 %14.29	34 %80.95	02 %04.76
2	تقدر الإدارة المدرسية جهود الأساتذة المبدعين.	09 %21.43	32 %76.19	01 02.38%
3	أتواصل بسهولة مع الإدارة المدرسية .	29 %69.05	04 %09.52	09 %21.43
4	ضغوط الإدارة المدرسية تدفعك إلى التحويل من المدرسة.	26 %61.90	%02	11 %26.19
5	تكرم الإدارة المدرسية الأساتذة الذين حققوا نتائج عالية خلال الموسم الدراسي .	04 %09.52	33 %78.57	05 %11.90
6	توفر الإدارة المدرسية كل الوسائل التعليمية للأستاذ .	10 %23.81	13 %30.95	19 %45.24
7	تشعر أنك جزء مهم من المدرسة.	25 %59.52	07 %16.67	10 %23.81
8	تقدر الإدارة المدرسية ظروفك الاجتماعية.	10 %23.81	15 %35.71	17 %40.48
9	أتلقى الإرشادات بأسلوب تربوي.	14 %33.33	08 %19.05	20 % 42.62

10	عند حدوث مشكلة يتم معالجتها بشكل انفردي مع مدير المدرسة.	12 %28.57	09 % 21.43	21 %50.00
11	تحرص دائما الإدارة المدرسية على مناقشة نتائج التلاميذ مع الأساتذة.	10 % 23.81	03 % 07.14	29 % 69.05
12	تحدد الإدارة المدرسية جدول للقاءات مع أولياء أمور التلاميذ .	% 00	36 %85.71	06 % 14.29
13	تشعر بالرضاء على نقطة أدائك التربوي.	25 % 59.52	07 % 16.76	10 %23.81
14	تشارك في اختيار توقيت عملك - في نظام الدوامين -	12 % 28.57	09 %21.43	21 %50.00

من خلال استقراء نتائج الجدول رقم (05) أعلاه والمتعلقة بالمحور الأول الخاص بمدى وجود علاقة بين المدير وأساتذة المدارس الابتدائية بمدينة أم البواقي من وجهة نظر الأساتذة والموزعة على "14" بنود، يتضح لنا بعد معالجة النتائج أن نسبة قدرها (85.17%) عبرت أن إدارة المدرسة لا تضع جدولا أو برنامجا لاستقبال أولياء أمور التلاميذ بصفة مطلقة وبطريقة مخططة، بل أن استقبالهم يتم بطريقة فوضوية على حد تعبير البعض، كما أن هذه العملية تتم بين الأولياء والأساتذة في أغلب الأحيان في ظل انعدام التنظيم الإداري لها مما يضع الأستاذ في مواجهة مباشرة معهم دون توفر ادني أساليب الحماية.

وتعززت هذه النتيجة من خلال مقابلتنا ببعض المدراء حيث اتضح أنهم لا يملكون سجل خاص بالاجتماعات مع جمعية أولياء التلاميذ. لتليها نسبة (80.95%) من أفراد الدراسة أجابت بـ: (لا) عن البند القائل " **تستخدم الإدارة المدرسية أسلوب المشاورة في عملية إسناد الأفواج التربوية** " وعليه فإن الأساتذة لا يشاركون في عملية اختيار الفوج التربوي ولا تتم المشاورة بل يتولي مدير المدرسة عملية التوزيع، إلى جانب أن أفراد الدراسة عبروا بنسبة مئوية قدرها **(78.57%) و(76.19)** "بلا" عن مدى تشجيع الإدارة المدرسية والمتمثلة في شخص المدير للأساتذة المبدعين والذين يحققوا نتائج جيدة سواء ما تعلق بنتائج شهادة التعليم الابتدائي أو مع المستويات الدراسية الأخرى.

في حين تم تسجيل نسبة (**69.05**%) لصالح البند القائل "**أتواصل بسهولة مع الإدارة المدرسية**" والذي يعبر عن سهولة التواصل والاتصال بين الأساتذة والإدارة عموما، وهذا أمر طبيعي ولكن الأهم يكمن في نتائج هذا الاتصال والذي أجاب عنها البند رقم **(04) حيث عبرت** نسبة (**61.90**% بلا) من أفراد الدراسة عن رغبتها في التحويل من المدرسة نتيجة **للضغوطات الإدارية ولأسلوب تعامل المدراء** والذي لا يتماشى وادني مبادئ التعامل الإداري العلمي.

من خلال ما سبق عرضه من نتائج نتوصل إلى أن العلاقة بين الإدارة المدرسية والأساتذة هي علاقة ضعيفة حسب وجهة نظر أساتذة المدارس الابتدائية لمدينة أم البواقي والتي عبر عنها بنسبة (**36.24**%) من أفراد الدراسة "**بلا**"، وعبر (**30.64**%) بـ: "**أحيانا**" في حين القائلين بوجود علاقة نسبتهم (**32.82**%) "**نعم**".

إن الأستاذ عنصر أساسي في معادلة التعليم إلى جانب المنهاج والمتعلم مما يستوجب على القيادة التربوية إدراك ذلك بطريقة واقعية تطبيقية وليس مجرد فهم نظري. فالإدارة المدرسية تلعب دورا مهما في عمل الأستاذ سواء بشكل ايجابي أو سلبي، ويبقى المعلم المخول الأساسي والوحيد في عملية تعليم التلاميذ ودفعهم وتحفيزهم بأعلى كفاءة ومستوى ممكن لذا وجب توفير الاستقرار النفسي لهم والذي يعتبر من الحاجات الأساسية للمعلم حتى يؤدي وظيفته على أكمل وجه (نصر الله، 2004، ص 197- 198)، وعليه لابد للقيادة المدرسية أن تعتبر المعلم احد الشركاء الأساسين لا حجر عثرة في وجه الإبداع بغية تحقيق الأهداف التربوية.

خاتمة

يتضح من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج أن العلاقة بين المدرسة والأسرة هي علاقة ضعيفة وتتجه نحو السلبية وأن مستوى التعاون بينهما محدودا جدا بالرغم من الترسانة القانونية الموجودة، رغم أن نتائج المقابلات دلت على وجود شعور ايجابي بين مختلف أفراد الدراسة (مدراء، أساتذة، أولياء التلاميذ) يعكس مدى أهمية التعاون والمساعدة والتكامل بين المؤسستين خاصة في ظل

الإصلاحات التربوية التي باتت تعرفها الجزائر (الجيل الأول ثم الثاني) والتي تستوجب أن تكون هناك شراكة حقيقية على ارض الواقع لا مجرد شعارات. وحسب ما جاء في القانون التوجيهي للتربية - الجزائر- فإن المدرسة تؤدي ثلاث مهام؛ تربوية تعليمية ومهمة تأهيلية ومهمة التنشئة الاجتماعية يحث تقوم بتربية التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري بالتعاون مع الأسرة التي تعتبر الخلية الأولى في المجتمع.

كما أن المطلع على مبادئ المؤسسة للمناهج يلاحظ أن المجال الأخلاقي (القيمي) يعتبر أول مصدر لتوجيه المنظومة التربوية الجزائرية حيث يعتبر هذا الأخير المسؤول عن إكساب المتعلم قاعدة من الآداب والأخلاق ذات البعدين الوطني "قيم الهوية الوطنية ذات المرجعية الإسلامية والعروبة والأمازيغية" والتي تشكل جزائرية الجزائري، إلى جانب إكسابه القيم العالمية " حقوق الإنسان، الحفاظ على البيئة، التعايش السلمي والتضامن ذو البعد العالمي" (مناهج مرحلة التعليم الابتدائي 2016، ص4- 10).

إن هذه الإجراءات لا يمكن أن تحققها المؤسسة التعليمية مهما حاولت بمفردها بل تتطلب مشروع شراكة بين "الأسرة والمدرسة" هذا ما أكدت العديد من الدراسات والأبحاث التي يزخر بها التراث المعرفي الإنساني والتي من أهمها نموذج (جوس وزملائه، Goos and athers, 2004) و(هالغنست وزملائه، Halgunseth and athers 2009) و(إبتسين جونيس، 1995 Epstein,) أن عملية تنشئة الفرد هي مشروع استثماري يتطلب شراكة تكاملية تعاونية بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية رسمية كانت أو لغير رسمية، ولنا في النموذج الماليزي والسنغافوري أمثلة حية عن النجاح التطبيقي لا النظري.

وأخيرا وإيمانا بمدى وجوب تطوير هذه العلاقة في الاتجاه الايجابي ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات التي من شانها تحقق ذلك:

- تشجيع الباحثين على التوسع في دراسة مثل هذه المواضيع (خاصة مخابر البحث).

- تفعيل القوانين التي تمكن من إعطاء المزيد من الصلاحيات الإدارية لمديري المدارس الابتدائية في التسيير.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية الشراكة بين المدرسة والأسرة (خاصة عبر الإذاعة والتلفزيون والانترنت) كعرض برامج وندوات توضح فائدة التواصل بين البيت والمدرسة على مستقبل التلميذ .
- تفعيل عمل جمعية أولياء التلاميذ وجعلها ضمن الفريق التربوي كشريك.
- برمجة دورات تدريبية وأيام دراسية لفائدة المدراء والأساتذة وأولياء أمور التلاميذ لإبراز أهمية الشراكة بينهما.
- قيام الفريق التربوي بتشجيع الأولياء على زيارة المدرسة والمشاركة في أنشطتها وبرامجها المختلفة (تكريم المتفوقين بحضور أوليائهم).
- عمل القيادة المدرسية على تفعيل التعاون بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

أ - النصوص القانونية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .
- اتفاقية حقوق الطفل.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان .
- دستور الجزائر 2016.
- القانون رقم 08- 04 المؤرخ في 2008/1/23 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

- القانون 12- 06 المؤرخ في 2012/10/12 المتعلق بالجمعيات .
- القانون الأساسي النموذجي لجمعية أولياء التلاميذ.
- المرسوم التنفيذي 315/08 المؤرخ 2008/10/11 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية المعدل والمتمم .
- القرار 778 المؤرخ في 1991/10/26 المتعلق بنظام الجماعة التربوية في المؤسسات التعليمية والتكوينية.
- المنشور 266 وت و/أ خ وفي 2010/8/25 المتعلق بإنشاء خلايا استقبال التلاميذ وأوليائهم.
- القرار الوزاري رقم 839/91 المحدد لمهام مدير ملحقة المدرسة الأساسية.
- القرار الوزاري 292/06 المعدل والمتمم للقرار 839/91.
- القرار الوزاري المؤرخ في 1990/4/9 المتضمن شروط فتح منصب مدير ملحقة لمدرسة الابتدائية، والمحدد مقياس الإعفاء من التدريس.
- القرار 296 المؤرخ في 2006/6/17.

ب - الكتب:

- عمر عبد الرحيم نصر الله (2003) تدنى مستوى التحصيل المدرسي؛ أسبابه وعلاجه، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد فاوبار (2011) المدرسة والمجتمع وإشكالية لا تكافؤ الحظوظ (تقديم عبد الكريم غريب) ط1، منشورات عالم التربية.
- محمد تروزين (2012) الدليل العملي لمدير المتوسطة ومدير الثانوية دراسة نظرية وتطبيقية " نزوع نحو التفوق والتميز، الجزائر: دار كنوز للإنتاج للنشر والتوزيع .
- عبد الكريم غريب (2011) البيداغوجيا الفاريقية سيرورات وطرائق لتغيير المدرسة ط1، منشورات عالم التربية.
- سعد لعمش، (2011) الجامع في التشريع المدرسي الجزائري، الجزء الأول، الجزائر: دار الهدى،

ج- الرسائل الأكاديمية:

- عائشة بورغدة (2007- 2008) المدرسة الجزائرية والاستراتيجيات الأسرية؛ دراسة ميدانية بالجزائر العاصمة (مذكرة دكتوراه) جامعة الجزائر، الجزائر.
- صفاء عبد الله مغربي (2015) شراكة الأهل مع المدارس الحكومية في مدينة القدس وسبل تطويرها في ضوء بعض النماذج العالمية المتخصصة (مذكرة ماجستير) جامعة بيرزيت، فلسطين.

د- المقالات :

- أحمد رضوان وأسامة مصاورة (2014) عزوف أولياء الأمور عن المشاركة في مجالس الآباء والمعلمين وأثره في العنف المدرسي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة النجاح للأبحاث (المجلد 28 العدد3).
- فهد بن سلطان السلطان (2008) واقع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي بمدينة الرياض بالعربية السعودية واهم الآليات الأزمة لتطويره، مجلة رسالة التربية وعلم النفس (العدد31) جامعة الملك سعود.

ه- التقارير:

- اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان وحمايتها، التقرير السنوي 2013،

هـ- الكتب باللغة الأجنبية

- Halgunseth, L.; Peterson, A., Stark, D. & Moodie, S. (2009). Family engagement, diverse families, and early childhood education programs: An integrated review of the literature. Washington, DC: National Association for the Education of Young Children, The Pew Charitable Trust.
- Goos, M., Lincoln, D., Coco, A., Frid, S., Galbraith, P., Horne, M., et al. (2004).Home, school and community partnerships to support children's numeracy. Australia: Department of Education, Science and Training.
- Epstein, J. (1995). School / family / community partnerships: Caring for the children we share. Phi Delta Kappan, 76, 701- 712.
- http://www.estebyans.com/estebyan.php?estnumber=cMiacriKxGMy0FM6XSq4
- http://www.alittihad.ae/details.php?id=113109&y=2012&article=full
- https: //forum.nooor.com/t6341.html
- http://www.lahaonline.com/articles/view/%D8%A3%D
- http://www.estebyans.com/estebyan.php?estnumber=L9TDxwz4Rc0MwX2fD2Vo